

وان كانت مرتبة فيه من حيث الحفظ لكن يكون
 لا يكون مصدقا بها فان الحفظ لا يلزم له حكم
 من حيث الحفظ بل ولا يكون له حكم الا بمرور
 ان الحفظ في ذاته المصنوع وليس له حكم الا بمرور
 والحفظ يحزن الله ولا يتركه فجزان يكون شأن
 العقل الفعال مع الصلوات الحفظ والتصديق في
 الكواكب الحفظ فقط وذلك لبراهته من الشر والحق
 بين نوع المادة لا يقال لا يمتنع العلم بالوجود
 حصوله عند حرقه ثم يذاته يكون العقل كما لا يمتنع
 حيث التصور واستلزام حصول التصديق بفتح
 والاسرار الحقا ان الحفظ كما اني تعلق بها
 التصديق وذلك لتلزم تصور ولا يلزم حصول
 التصديق بها الى هنا كما ثم ان يمتنع ما ذكره
 غفول من فاعله لغيره من غير عدمه وسمى العلوم
 الجرد حضورية لا انطباعية فلهذا لا يكون
 صدور الاحكام انما هي لتقدير العقل الفعال والاول
 المعترض انه يصدق وصف الاحكام انما هي العقل الفعال

بالصدق

بالصدق والمطابقة لتقدير الامر فليس يشك ما ثبت عليه
 آتاه من ان صدقها حصول مطابقتها من كيفية الترتيبية
 في نفس الامر لا حصوله انفسه فيه والا حكا انما تدفن
 العقل الفعال بانفسه مطابقتها حصل فيها من كسرها
 انبأ التي يتعلق بها ملكا لا احكام فاما العلم والصدق
 عن هذا الزمك بعضهم اجابوا بالانحصار كالمصدق
 مطابقتها لكم لما في نفس الامر بما عدا الاحكام انما تدفن
 في العقل الفعال حيث قال ان حكم الحكم الذي في العقل
 الفعال لا يكون كونه مطابقتها في نفس الامر بل كونه
 عينه ولا يخفى ما فيمن الخالفه لما هو المشهور من
 علم الفرق بين حكم وحكمه مع التصديق والصدق والصدق بعضهم
 التسقف بان يقال ان المفارقة الاعتبارية كما في
 ان حقا المطابقة لغير الحكم انما تدفن في العقل الفعال
 مطابقتها لنفسه حيث هو موجود في نفس الامر ولا يكون
 حقا بصدق في نفس الامر بصدق في العقل الفعال
 فان حقا حيث وجود في العقل الفعال في نفس الامر حيث
 وجود في نفس الامر ثم قال في تفصيل النسبة

King Saud University

Copyright © Saudi University